البطالة وأثرها على الجريمة

أ.م.د / عباس سليم زيدان
نرجس علي عبد الحسين
جامعة واسط / كلية الآداب

الملـخّـص

البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية، وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة، و أن تعطيل تلك الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، يؤدي إلى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً مسببة له مشاكل كثيرة وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم إلى مشاكل أساسية معقّدة، ربما أطاحت ببعض الحكومات، فحالات التظاهر والعنف والانتقام توجه ضد الحكام وأصحاب رؤوس المال فهم المسئولون في نظر العاطلين عن مشكلة البطالة، وتؤكد الإحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم ، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، و عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم، كما تفيد الدراسات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، فنسبة العاطلين في أي مجتمع تعتبر مقياس هام لمستوى الصحة النفسية التي يعيشها السكان ،كما لها آثارها أيضا على الصحة الجسدية والاجتماعية، فالبطالة من المظاهر العالمية غير أن حجمها يتفاوت من بلد لآخر كما تتفاوت درجة المعاملة الإنسانية التي يتلقاها الفرد العاطل من مجتمعه.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الجريمة، المجتمع، العاطلين.

Summary

Unemployment is an economic problem as it is a psychological, social, security and political problem, and the young generation is the generation of work and production because it is the generation of strength, energy, skill and experience, and the disruption of that physical energy due to emptiness leads to that energy rebounds on it to demolish it psychologically, causing many problems and transforming unemployment in many countries of the world To complex basic problems that may topple some governments. Cases of demonstrations, violence and revenge are directed against the government, and the owners of capital are responsible for the unemployment problem in the eyes of the unemployed. Statistics confirm that there are tens of millions of unemployed all over the world, and therefore suffer from poverty, pilgrimage and deprivation, and their underdeveloped health conditions, and their inability to take responsibility for their families, and scientific studies also indicate that unemployment has its bad effects on mental health, so the percentage of unemployed in any society is considered An important measure of the level of mental health experienced by the population, as well as its effects on the physical and social health. Unemployment is a global manifestation, but its size varies from one country to another, and the degree of human treatment that an unemployed individual receives from his community varies

مقدمة

يعيش العالم مرحلة تحول اقتصادي واجتماعي كبير تتمثل بعولمة الاسواق وتحرير التجارة والسلع والخدمات والاموال والمعلومات ،تتراجع مع هذا التحول أدوار مؤسسات المجتمع وتنتشر البطالة مع انتشار وسائل الاتصال الحديثة والاعلام والكمبيوتر.

1-1 مشكلة البحث:

تعد البطالة مشكلة اقتصادية ،كما هي مشكلة اجتماعية ،وجيل الشباب هو جيل العمل والانتاج لانه جيل القوة والطاقة والمهارة ،فالشباب يفكر في بناء اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على نفسه ،من خلال العمل والانتاج لاسيما ذوي الكفاءات والخرجين الذين أمضوا الشطر المهم من حياتهم في الدراسة والتخصص واكتساب الخبرات العلمية ولا يجدون عما يناسبهم ويناسب مؤهلاتهم ،كما يعاني الكثير من الشباب من البطالة بسبب نقص التأهيل وعدم توفر الخبرات لديهم لتدني مستوى تعليمهم واعدادهم هذا وتوكد الإحصاءات ان الكثير من العاطلين عن العمل من جيل الشباب يعانون مكن الفقر والحاجه والحرمان وتخلف اوضاعهم الصحية او تأخرهم عن الزواج وتكوين الأسرة او عجزهم عن تحمل المسؤولية اسرهم .لذا تعد قضيه البطالة المتمثلة بعدم وجود فرصه عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية من اهم الموضوعات التي اثاره اهتمام المسؤولين واصحاب القرار في الوقت الراهن .إن من أبرز المشكلات التي تواجها

المجتمعات هي البطالة، وتُعد أيضًا من أهم المشكلات التي يواجهها النظام الاقتصادي المعاصر، وأخطر المشاكل على الكيان الاجتماعي والسياسي، وقبل التحدث عن حلول مشكلة البطالة يجب معرف أهم أسباب البطالة حيث إن من أهم هذا الأسباب ما يأتي[1]:

عدم توفر فرص العمل.

نقص الكفاءات في الباحثين عن العمل.

كساد الأسواق.

قلة المعرفة والخبرة والتدريب للباحثين عن العمل.

1-2 اهداف الدراسة:

1- يهدف البحث الى إلقاء الضوء على مشكلة البطالة بصفة عامة .

2- ظهور البطالة في عنصر العمل بإعتباره العنصر الإنتاجي.

3- 1 اهميه الدراسة:

1- كونها تسهم بشكل مباشر في التنمية الى خطورة مشكلة البطالة ،والعمل الجاد على ايجاد الحلول الكفيلة بالقضاء عليها.

2- مايمكن ان تضيفه نتأجها في معرفة الاسس التي يمكن الاستعانة بها لايجاد بعض الحلول للتخفيف من اثارها .,

3- كونها تتناول بالدراسة الشريحة الاهم من فئات المجتمع وهم الشباب الذين يمثلون عماد المجتمع واساس بنائه .

4- خطورة مشكلة البطالة وما تفرزه من اثار سلبية سواء على مستوى الفرد او الاسرة او المجتمع وبما يؤدي الى عرقلة عملية التنمية الشاملة في المجتمع .

4- 1 أسئلة الدراسة:

1- هل بطالة الشباب علاقة بالجريمة ؟

2- هل للفقر علاقة بالجريمة ؟

3- ماهي العلاقة بين الجريمة اوالفراغ لدى الشباب ؟

4- هل المتغيرات الزمان والمكان علاقة بالجريمة وأسباب حدوثها.

المبحث الاول

البطالة

1- هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى[2].

2- تُعرفُ البطالة (بالإنجليزيّة: Unemployment) بأنّها عبارةٌ عن تعبيرٍ يُطلقُ على الأفرادِ الذين يعيشون بلا عمل؛ أيّ المُتعطّلون عن العمل.[3]

3- وتُعرفُ البطالة أيضاً بأنّها حالةٌ يُوصفُ بها الشّخصُ الذي لا يجدُ عملاً مع مُحاولته الدّائمة في البحث عن عمل. ومن التّعريفات الأُخرى للبطالة أنّها وجودُ أفرادٍ في المُجتمعِ قادرين على العمل وسلكوا طُرقاً كثيرةً للبحثِ عن وظيفةٍ ما ولكنّهم لم يحصلوا على فُرصةٍ مناسبة لهم. تعدُّ البطالة من القضايا التي تُؤثّرُ على المجتمع بشكلٍ سلبيّ؛ لأنّها تنتشرُ بين فئاتِ الشّباب القادرين

على العمل، لذلك لا تُستخدَمُ مُطلقاً مع الكبار في السنّ، أو الأطفال، أو الأفراد الذين يُعانون من أمراضٍ عقليّة وذهنيّة، أو حاجاتٍ جسديّة خاصّة تمنعهم من القيام بأيّ نوعٍ من أنواع الأعمال، والتي تُشكّلُ عوائقَ لهم؛ فهؤلاء يُصنّفون خارج القوى العاملة للدّولة[4].

4- انواع البطالة:

. يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها هي: -

1-البطالة الدورية-

2-البطالة الاحتكاكية

3-البطالة الهيكلية أوالبنيوية.

اولا: البطالة الدورية:

هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استناداً إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد الاستخدام[5].

لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمه.[6]

قد تتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية

توسعية، متمثلة في السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الاستثمار والصادرات، زيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب.

ثانيا: البطالة الاحتكاكية :

تشير البطالة الاحتكاكية " إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلاّ أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف أو بأماكن وجودها. (7)

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل وذلك لعدة أسباب: · انتقال العاملين من عمل إلى آخر، ومن منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أو إقليم جغرافي آخر، بغية تحسين أمورهم المعيشة، أو إيجاد عمل أكثر تناسباً مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية؛ · تأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية كالأمطار والثلوج، خاصة في قطاعات الإنشاءات والزراعة والنقل والتي يتوقف العمل فيها لفترات طويلة بسب الأحوال الجوية. ينتح عن ذلك ارتفاع البطالة في هذه القطاعات خلال تلك الفترة . (8)

انتقال العمال من وإلى سوق العمل كدخول الطلبة بعد تخرجهم من المدارس والجامعات أو خروجهم من سوق العمل لأجل التفرغ للدراسة؛ · نقص المعلومات الكاملة لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل. لذا فإن إنشاء مراكز للمعلومات الخاصة بفرص

التوظيف، من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر من جهة، ويسهل عملية انتقال العمال من وإلى منطقة أخرى، وإعادة تأهيل العاطلين عن العمل في الأعمال التي تتطلبها الوظائف الشاغرة، من جهة أخرى. تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة مؤقتة لأنها ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوى العاملة أو سوق العمل، إلاّ أن استمرار التغيرات الحاصلة في القوى العاملة تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل ولكنها لا تدعوا للقلق من الناحية الاقتصادية خاصة وأنها لا ترتبط بعوامل ارتفاع أو انخفاض الطلب الكلي المصاحبة للتقلبات الاقتصادية . إن هذا النوع من البطالة لا يتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات الاقتصادية كون، كما ذكر سلفاً، ارتباطه بعوامل وقتية وتؤول إلى الزوال بشكل ذاتي، فربما قد تساعد على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

ثالثا: البطالة الهيكلية :

قصد بالبطالة الهيكلية على أنها "حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة.[9] لهذا تسمى أيضاً بالبطالة البنيوية. يمكن إرجاع بصفة عامة وجود البطالة الهيكلية إلى العوامل التالية:

عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال مع تزايد فرص العمل المتاحة وهي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى مدى فترات طويلة نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة

إلى أخرى تبعاً لتوفر الشروط المناسبة لها كانخفاض أجور العمال أو توفر الموارد الأولية أو سهولة نقل المنتوجات .[10]

التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج ومنه استخدام تقنيات إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل التقنيات القديمة، واستبدال الأيدي العاملة بالآلة، أو نتيجة لاندثار بعض الصناعات واستبدالها بالصناعات أخرى مثلما حدث في مناجم الفحم في العالم واستبداله بمصادر أخرى للطاقة كالنفط والطاقة الكهربائية، ونتيجة لهذا التغيير ترتفع البطالة بين العاملين في الصناعات المندثرة.

أيضا تحدث البطالة نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد بها فرص عمل وبين المناطق التي لا يوجد بها الأفراد الباحثين عن فرص العمل؛ .

ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والتي تنشأ أساساً بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً؛

هناك أيضاً حالات لهذا النوع من البطالة تنشأ نتيجة انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية وما يرافق ذلك أيضاً من تغيرات هيكلية كبيرة في سوق العمل نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية وما يشابهها من تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية .[11]

. التغير في هيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغر السن والإناث في القوة العاملة؛ يتضح من ذلك بأن هناك تشابه بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ويجمعهما عامل مشترك لكونهما ترتبطان بانتقال العمال من عمل إلى آخر، إلا أنهما نظرياً وعملياً يختلفان في الأسباب.

فالبطالة الهيكلية كما أشرنا ترتبط بالتغيرات الهيكلية الحاصلة في سوق العمل بينما ترتبط البطالة الاحتكاكية، في الغالب، بعوامل وتغيرات وقتية في سوق العمل باستثناء ربما التغيرات الطبيعية .

تختلف البطالة الهيكلية كذلك عن البطالة الاحتكاكية بأنها عادة ما تكون مدتها أطول لأنها تتطلب إعادة تدريب أو تأهيل العمال أو تحتاج إلى انتقالهم بأعداد كبيرة من منطقة إلى أخرى وتوزيعها منالقطاعات التي يكون فيها فائض في العمالة إلى القطاعات التي يكون فيها عجز. وبشكل عام فإن معالجتها تكون أصعب وتحتاج لمدة طويلة ونتائجها تكون شديدة وحادة على العمال المتأثرين بهذه التغيرات لذا يصبح التدخل الحكومي في معالجتها أمراً طبيعياً .(12)

إن البطالة الاحتكاكية عادة ما تكون قصيرة الأجل، إضافة إلى ذلك فهي مؤقتة نظراً لانشغال الأفراد في البحث عن العمل والانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى. تختلف أيضاً البطالة الاحتكاكية عن البطالة الهيكلية في أن العمال في البطالة الاحتكاكية يمتلكون الخبرات المطلوبة لإشغال الوظائف الشاغرة، بينما في حالة البطالة الهيكلية لا تتوفر عادة هذه الخبرات ونفس المواصفات من قبل العاطلين فيواجهون أحد

بديلين: إما تغيير مهنهم الاعتيادية أو يستمرون في بطالتهم دون الحصول على وظائف مناسبة لهم، وفي حالتي البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية تقدم برامج تعويضات البطالة حماية جزئية قد تدفع إلى جهد أقل للبحث عن عمل جديد.

تصنيفات اخرى للبطالة:

إلى الأنواع السابقة الذكر للبطالة، يستعمل كذلك الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي تصنيفات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها ونذكر أهمها:البطالة الاختيارية، البطالة الإجبارية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية وبطالة الفقر.

البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

البطالة الاختيارية هي "الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، مثل الأغنياء العاطلون، بعض الفقراء المتسولون والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل، لتعودهم على الأجور المرتفعة .[13]

يندرج تحت هذا النوع من البطالة بطالة احتكاكية وبطالة هيكلية، حيث تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة اختيارية ذلك لأنها تتم بناءً على رغبة بعض الأفراد من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق. وكما تم ذكره سابقاً، أن التطورات التكنولوجية تساعد على نمو هذه الأخيرة

(بطالة احتكاكية)، ففي الدول المتقدمة يمكن القضاء على مثل هذا النوع من البطالة بسهولة

نتيجة لتوفر الإمكانات المادية والفنية لإعادة تدريب العمالة المستغنى عنها للالتحاق مرة أخرى بالعمل، أما في الدول النامية فتوجد صعوبة كبيرة في معالجة هذا النوع من البطالة لانخفاض الإمكانيات المادية والفنية مما يجعل الظاهرة شبه دائمة يعاني منها الاقتصاد الوطني، وبالتالي ينادي البعض بأن هذا النوع من البطالة في الدول النامية يمكن إدراجه تحت مفهوم البطالة الإجبارية وليس البطالة الاختيارية. بالنسبة إلى البطالة الإجبارية فتشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، وراغبين فيه عند الأجور السائدة ولكن لا يجدونه .[14]

البطالة المقنعة:

تعرف البطالة المقنعة على أنها "حالة إلتحاق بعض الأفراد بوظائف معينة، يتقاضون عليها أجوراً في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على ،فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثير عن الكمية المنتجة. حجم الإنتاج.[15] ،حيث تختلف في طبيعتها عن تسمى كذلك البطالة المقنعة بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة.[16]

الأنواع الأخرى السابقة الذكر، والتي هي ظاهرية في جميعها، في حين البطالة المقنعة هي غير ظاهرة كون أن العامل لا يكون عاطلاً عن العمل، ويعتبر ضمن القوى العاملة ويمارس العمل ظاهرياً، وليست واضحة وصريحة

مثل الأنواع الأخرى من البطالة. ينتشر وجود البطالة المقنعة بشكل واسع في الدول النامية وفي الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم، بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع، بينما تظهر في الدول المتقدمة خلال أوقات الكساد فقط.

البطالة الموسمية وبطالة الفقر:

طلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداداً كبيرة من العمال مثل الزراعة السياحة، البناء وغيرها.عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها، مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية، ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدربهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد الانتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساساً. (17)

يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما يتمثل في أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما البطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر، وتسود هذه البطالة في الدول القليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية (والمنهكة اقتصادياً) كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول "دول الإرسال" والدول الموظفة لهذه العمالة "دول الاستقبال(18).

- **الاثار المترتبة عن ظاهرة البطالة:**

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك

نظراً لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من أثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية واجتماعية.

اولاً: الاثار الاقتصادية

يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية: ٠ إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام. يمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون، في الغالب، بطالة هيكلية، خاصة في الدول النامية؛ ٠ إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.[19]

٠ هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارةوالخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصاً، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله.[20]

٠ تخلف البطالة أيضاً التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلاً قيماً وذات قيمة إنتاجية عالية، إلاّ أن

تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد إلى العمل لاحقاً فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء؛ · الهدر في الموارد الإنتاجية: ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالاً كاملاً وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء ولذلك فهي تمثل خسارة مادية وهدر في الموارد الإنتاجية غير مستغلة؛ · إن العمل يعتبر عنصراً إنتاجياً وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة .[21]

ثانياً: الأثار الاجتماعية والسياسية

للبطالة أيضاً أثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً وخطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار، تنعكس بعد ذلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة. من بين الآثار الاجتماعية والسياسية نذكر: · ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال.[22]

· لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل

والتي تكون عبئاً على الموارد الاقتصادية من جهة وسبباً من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى؛ . ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي؛ . تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك

وهو يترك أثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور وكذلك اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها[23].

ثالثاً: ضعف درجة المشاركة السياسية:

ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع. بما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر وبما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود أو الانكماش الاقتصادي، فيمكننا القول أن التكلفة الاجتماعية للانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة. ولهذا السبب تسعى الحكومات دائماً لتقليص فترات الركود الاقتصادي والتخفيف من حدته أو السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياستها المالية والنقدية هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والمتمثلة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات. لاشك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم

بالاستقرار الاجتماعي والسياسي ولذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة تؤدي أيضاً إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم.

المبحث الثاني

الجريمة

- تُعرّف الجريمة (بالإنجليزية: Crime) بأنّها أيّ انحراف عن مسار المقاييس الجمعيّة، التي تتميّز بدرجةٍ عاليةٍ من النوعيّة والجبريّة والكليّة؛ ومعناه أنه لا يُمكن للجريمة أنْ تكون إلّا في حالة وجود قيمة تحترمها الجماعة فيها، كما أنّها توجّه عدواني من قِبل الأشخاص الذين يحترمون القيمة الجمعيّة، تجاه الأشخاص الذين لا يحترمونها[24].

2- كما عرّفها البعض بأنّها عمل أو امتناع عن عمل شيء ينصُّ القانون عليه، ويُجازي فاعله بعقوبةٍ جنائيّة[25].

ويختلِفُ مفهوم الجريمة كذلك بحسب المنظور الذي يُنظر له من خلاله، ومنها[26]:

3- الجريمة في الشّريعة الإسلاميّة: عرّف الماوردي الجريمة بأنها محظور شرعيّ نهى الله عن فعله إما بحدّ أو تعزير، والمحظور هو عملُ أمرٍ نهى الله عنه، أو عدم عمل أمرٍ أَمَرَ به.

4-الجريمة من النّاحية القانونيّة: هي عملٌ غير مشروع ناتج عن إرادة جنائيّة، ويُقرّر القانون لها عقوبةً أو تصرّفاً احتياطيّاً.

5-الجريمة من النّاحية الاجتماعية والنّفسية: هي عملٌ يخترقُ الأسس الأخلاقية التي وُضعت من قبل الجماعة، وجعلت الجماعة لاختراقها جزاءً رسمياً.

علاقة البطالة بالجريمة :

عندما نريد ان نعالج هذه العلاقة يستوجب علينا ان نتعرض لبعض المدارس والنظريات الهامة في علم الاجرام ، لان مثل هذه المعالجة لابد ان تمر عبر هذه النظريات او المدارس . ولكن لن نركز على هذه المدارس او النظريات ، لانها لا تعنينا في ذاتها ،ولكن تعنينا هنا فقط بالقدر الذي يساعدنا في فهم هذه العلاقة المعقدة فهما صحيحا ، حتى يرتكز هذا البحث على اساس نظري سليم مما يجعل التطبيقات التي ترد فيما بعد صحيحة ومقبولة .

حاول عدد كبير من هؤلاء المفكرين والعلماء تفسير الجريمة ، وذلك بالكشف عن اسبابها او دوافعها ولكنهم اختلفوا كثيرا في اهمية الاسباب فمثلا ، بينما نجد ان هناك من اعطى الفقر اهمية (مثل نيسفورو NICEFORO وبوسكو Bosco)، ويعتقد الجنائي الايطالي ديتو ليو B.Ditulho ان الفقر لايصلح دافعا للجريمة الا بصورة عرضية .[27]ويقول ساذر لاند Suthetland ان اقل من 2% من المسجونين هم من الطبقات الفقيرة ومن جانب اخر نجد ان بوجنر Bojner قد وجد رابطة قوية بين النظام الراسمالي وبين انتشار الجريمة ،لاعتقاد بأن المنافسة في الانتاج والتجارة التي تسود النظام الراسمالي تؤدي الى انتشار الجرائم مثل الاحتيال والغش وترويج البضائع الفاسدة والاعتداء والمشاجره . ومن الواضح ان مثل هذا الرأي يثير

عدة تساؤلات كما يثير اختلافات حاده في الرأي حولة افضلية النظم الاقتصادية واثارها المختلفة .

اما المدرسة الاجتماعية ، التي من ابرز علمائها فرانز ليست Frantz liszt وادولف برينز Adolphe prins فترى ان السلوك الاجرامي تخلقه البيئة الاجتماعية واراء هذه المدرسة على عكس اراء لومبروزو الذي كان يرى ان اسباب الجريمة كانت تعود الى عوامل فردية بحته .وقد تشعبت المدرسة الاجتماعية ذاتها مع مرور الزمن . فقد ظهرت نظرية لها محاولة ان تفسر الجريمة عن طريق الصراع بين الثقافات المختلفه وهناك نظرية الاختلاط التفاضلي Difterential Association .[28]ويمكن القول ان ظاهرة البطالة مشكلة فردية يعاني منها الشخص العاطل وقد تنتج عن اسباب فردية مثل نقص التدريب او غير ذلك كما انها مشكلة اجتماعية في نفس الوقت سواء من ناحية اسبابها او نتائجها .

النتائج

1- اوجدت الدراسة ان هناك علاقه بين التعليم والبطالة

2- لقد توصلت الدراسة في التعرف على العلاقة بين الجوانب الاقتصادية والمتمثلة بالبطالة وارتكاب الجريمة.

3- وجدت الدراسة ان النمو التعليمي والاقتصادي له تأثير كبير على الافراد وظهور عدد من المشكلات لدى الافراد وسلوكهم الاجرامي.

4- لقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقه ارتباطيه بين البطالة وارتفاعات معدلات الجريمة.

4-2الاستنتاجات:

1- ما هو دور المؤسسات الأمنية للحد من الجريمة .

2- هل لوسائل الاعلام دور في مواجهة الجريمة .

3- هل البطالة الشباب علاقة بالجريمة.

4- هل الفقر علاقة بالجريمة.

4-3 التوصيات:

أظهرت الدراسة بمجموعة من التوصيات وهي ان هناك علاقة ارتباطية بين البطالة وارتفاع معدلات الجريمة وكلما ازدادت البطالة ازدادت احتمالات ارتكاب الجرائم وانعدام الامن.

4-4المقترحات:

1- البطالة واثرها على المجتمع.

2- الجريمة واثرها على حياة الناس.

* هوامش البحث *

(1) "البطالة" ، www.alukah.net ، اطّلع عليه بتاريخ 07-01-2020.

(2) https://ar.wikipedia.org

(3) "معنى كلمة بطالة"، المعاني، اطّلع عليه بتاريخ 17-11-2016. بتصرّف

(4) الموسوعة العربية العالمية (1999)، الموسوعة العربية العالمية (الطبعة الثانية)، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، صفحة 459، جزء 4. بتصرّف.:

(5) فليح حسن خلف، (2007) ،ص 335.

(6) حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، (2005 " ،(مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة 2 الثالثة، ص 257 .

(7)على عبد الوهاب نجا، (2005)،ص 17 .

(8) نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، (2007) ،ص 247

(9)خالد وصفي الوزني و أحمد حسين الرفاعي، (2002) ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر 2 والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، ص 268.

(10) محمدي فوزي أبو السعود، (2004) ،مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص222

(11) نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، (2007)،ص 248

(12) نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، (2007) ،ص 249

(13)محمدي فوزي أبو السعود، (2004)،ص221 .

(14) حمدي فوزي أبو السعود، (2004) ،ص222

(15) خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، (2002)،ص 268

(16) حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، (2005) ،ص 258

(17)خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، (2002) ،ص 270

(18) لبشير عبد الكريم، (2005) "،تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات" ، مجلة اقتصاديات 1 شمال إفريقيا، العدد الأول

سداسي الثاني، جامعة شلف، ص147.

(19) فليح حسن خلف، (2007) ،ص 335 .

(20)عبد الرحمان يسرى أحمد، (2004) ،ص 221 .

(21)حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون،2005 ،ص 261

(22) نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، 2007،ص 249 .2

(23) حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، (2005)،ص 261

(24) إيناس محمد راضي (19-9-2015)، "الجريمة"، University of Babylon ، اطّلع عليه بتاريخ 27-4-2017.

* المصادر والمراجع *

1- الموسوعة العربية العالمية (1999)، الموسوعة العربية العالمية (الطبعة الثانية)، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، صفحة 459، جزء 4. بتصرّف.:

2- أ ب ت إيناس محمد راضي (19-9-2015)، "الجريمة"، University of Babylon ، اطّلع عليه بتاريخ 27-4-2017.

3- أ. د. محمد جبر الألفي (20-10-2016)، "ماهية الجريمة الجنائية"، الألوكة، اطّلع عليه بتاريخ 27-4-2017.

4- أ ب د. أسماء بنت عبدالله التويجري (2011)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة (الطبعة الأولى)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، صفحة 35+36

5 - أ ب د. أسماء بنت عبدالله التويجري (2011)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة (الطبعة الأولى)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، صفحة 35-36.

6- فليح حسن خلف، (2007 ،(ص 335.

7- حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، (2005 " ،(مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة 2 الثالثة، ص 257

8- على عبد الوهاب نجا، (2005 ،ص17 .

9- نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، (2007 ،(ص 247 .

10- خالد وصفي الوزني و أحمد حسين الرفاعي، (2002 " ،(مبادئ الاقتصاد

الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر 2 والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، ص 268.

11- محمدي فوزي أبو السعود، (2004 " ،(مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص222.

12 - نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، (2007 ،(ص 248 .

13- نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، (2007 ،(ص 249.

14- محمدي فوزي أبو السعود، (2004 ،(ص221 .

15- حمدي فوزي أبو السعود، (2004 ،(ص222.

16- خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، (2002 ،(ص 268

17- حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، (2005 ،(ص 258.

18- خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، (2002 ،(ص 270.

19- لبشير عبد الكريم، (2005 "،(تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات" ، مجلة اقتصاديات 1 شمال إفريقيا، العدد الأول سداسي الثاني، جامعة شلف، ص147.

20- فليح حسن خلف، (2007 ،(ص 335.

21- عبد الرحمان يسرى أحمد، (2004 ،(ص 221 .

22- حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، (2005 ،(ص 261.

23- نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، (2007 ،(ص 249 .

24- حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، (2005 ،(ص 261

25- الدكتور رؤوف عبيد ، اصول علم الاجرام والعقاب ، دار الفكر العربي ، 1977، ص175 208.

26- محمود السيد ابراهيم ، تقييم الاوضاع الامنية في الوطن العربي ، الندوة العلمية الرابعة ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، ص11 .